الأمم المتحدة S/PV.6985

مجلس الأمن

السنة الثامنة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٩٨٥**

الثلاثاء، ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٣، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السير مارك لايل غرانت	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
الأعضاء:	أذربيجان	السيد مهدييف
	الأرجنتين	السيدة بيرسيفال
	أستراليا	السيد كوينلان
	الاتحاد الروسي	السيد إيلييتشف
	باكستان	السيد مسعود خان
	توغو	السيد كاندانغا - باريكي
	جمهورية كوريا	السيد كيم سوك
	رواندا	السيد غاسانا
	الصين	السيد وانغ من
	غواتيمالا	السيد روسينتال
	فرنسا	السيد أرو
	لكسمبرغ	السيدة لوكاس
	المغرب	السيد بوشعرة
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ديكارلو

جدول الأعمال

الحالة في مالي

تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي (S/2013/338)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

1337254 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في مالي

تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي (S/2013/338)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل مالي إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

وباسم المجلس، أرحب بجلوس معالي السيد تيمان أوبير كوليبالي، وزير الخارجية والتعاون الدولي في جمهورية مالي، إلى طاولة المجلس.

وبموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد ألبرت كوندرز، الممثل الخاص للأمين العام لمالي ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي؛ والسيد إيرفي لادسو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام؛ والسيدة أميرة حق، وكيلة الأمين العام للدعم الميداني، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

وباسم المجلس، أرحب بالسيد كوندرز الذي يشارك في جلسة اليوم عبر تقنية التداول بالفيديو من باماكو.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن ألفت انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2013/338، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي.

وأعطي الكلمة الآن للسيد كوندرز.

السيد كوندرز (تكلم بالفرنسية): يشرفني ويسعدني أن أخاطب مجلس الأمن من باماكو بصفتي الجديدة ممثلا خاصا للأمين العام لمالي. وتقرير الأمين العام عن الحالة في مالي، المعروض على المجلس في الوثيقة S/2013/338، يمثل متابعة للقرار ٢١٠٠ (٢٠١٣) المؤرخ ٢٥ نيسان/أبريل، والذي أنشئت بموجبه بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي.

وأود أن أقدم لمحة عامة عن الحالة على أرض الواقع في إحاطتي الإعلامية، مع التركيز على أربعة مواضيع رئيسية هي: الوضع الأمني؛ وعملية الوساطة والمصالحة الوطنية، بما في ذلك الاتفاق المبدئي المبرم مؤخرا؛ والتحضيرات للانتخابات؛ والحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان. وسيركز السيد لادسو بشكل أكثر تحديدا على المسائل الاستراتيجية والتشغيلية ذات الصلة بالعملية الانتقالية فيما ستركز السيدة حق على مسألة دعم البعثة، وهي مسألة معقدة.

لقد تحسن الوضع الأمني تدريجيا نتيجة العمليات العسكرية التي شنها الجيش المالي وفرنسا ضد الجماعات المتطرفة في شمال مالي في كانون الثاني/يناير. وتمت السيطرة على معظم المدن الكبيرة في الشمال. وبعد هذه العمليات الواسعة النطاق، نفذت قوات عملية سيرفال وبعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية عمليات تكتيكية. ولم تقع أي اشتباكات كبيرة. وبعد هذه العمليات، انضمت بعض العناصر المتطرفة إلى السكان وغادر آخرون البلد. وقد توقفت المعارك الكبرى فيما تعود الحالة الأمنية في تمبكتو وغاو تدريجيا إلى طبيعتها، وذلك بفضل وجود بعثة الدعم وعملية سيرفال إلى جانب قوات مالي. وينبغي النظر إلى الحوادث التي سُجلت في تلك المناطق مؤخرا باعتبارها أعمال لصوصية معزولة. وعلاوة على ذلك، فإن الجماعات المتطرفة تتجنب على ما يبدو الدخول في مواجهة مباشرة مع جيش مالي وحلفائه. غير أنه لا تزال هناك عمليات متفرقة جارية، مما أسفر عن اكتشاف عدة مخابئ للأسلحة.

وعلى الرغم من هذا التحسن في الوضع الأمني، لا تزال الحالة معقدة وهشة. وقد أبلغنا عن وقوع اشتباكات بين الحركة الوطنية لتحرير أزواد وجماعات مسلحة شتى في الشمال، تتمثل أساسا في الحركة العربية لأزواد وحركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا وعناصر مسلحة من الطوارق والعرب. وهناك عدة أسباب وراء الاشتباكات، بما في ذلك القتال من أجل السيطرة على بعض الطرق المستخدمة لتهريب المخدرات وغيرها من السلع، فضلا عن أعمال انتقامية ردا على الفظائع التي ارتكبت ضد المدنيين أثناء الاحتلال. وإضافة إلى ذلك، أنشئت حركة طوارق مسلحة أخرى – المجلس الأعلى لأزواد – بوصفها ائتلافا يجمع بين الحركة الإسلامية لأزواد وعناصر الحركة الوطنية.

أما بالنسبة لمنطقة كيدال، فقد احتفظت الحركة الوطنية لتحرير أزواد بسيطرتها على مدينة كيدال ومحيطها وعززت وجودها في بعض المناطق. وفي الوقت نفسه، عزز جيش مالي وجوده في غاو. وفي ٤ حزيران/يونيه، شن جيش مالي هجوما على الحركة الوطنية ليسيطر على بلدة النفيس والتي ما زال يسيطر عليها إلى يومنا هذا.

ونظرا لأن خطر الأعمال غير المتناظرة والاشتباكات العنيفة لا يزال كبيرا، فإن حماية المدنيين وأمن موظفي الأمم المتحدة يندرجان ضمن شواغلي الرئيسية فيما نرسي الأساس لعمل البعثة في باماكو ومناطق الشمال. وفي ظل هذا الوضع الأمني الهش، كثف الشركاء الإقليميون والدوليون، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، جهودهم لإقناع حكومة مالي والحركة الوطنية لتحرير أزواد باستئناف الحوار تحت رعاية وسيط الجماعة الاقتصادية وفريقه في واغادوغو في بوركينا فاسو.

(تكلم بالإنكليزية)

وفي هذا السياق، يسعدني أن أعلن أنه في ١٨ حزيران/يونيه وقعت حكومة مالي الانتقالية والجماعات المسلحة في المناطق الشمالية، ولا سيما الحركة الوطنية والمجلس الأعلى لأزواد، على اتفاق أولي بشأن الانتخابات الرئاسية وإجراء مفاوضات شاملة للجميع. وأعلنت الحركة العربية لأزواد والجبهة الشعبية رسميا تقيدهما بالاتفاق الأولي في نفس اليوم. وقد وقعت عليه بصفتي شاهدا بالنيابة عن الأمم المتحدة.

وأنا أرى أن الاتفاق الأولي خطوة أولى هامة نحو الاستعادة الكاملة للنظام الدستوري والسلامة الإقليمية. فهو يمهد الطريق لإجراء انتخابات على مستوى البلد، بما في ذلك في كيدال، ولإجراء حوار لاحقا بين المسؤولين المنتخبين حول قضايا الحكم والعدالة وإصلاح قطاع الأمن والمصالحة. واعتبارا من ١ تموز/يوليه فصاعدا، وفي حالة موافقة المجلس، سيرأس قائد القوة التابعة للبعثة لجنة الأمن التقنية المشتركة القائمة والتي بدأت تشرف على تنفيذ وقف إطلاق النار في كيدال. ويشمل ذلك عملية التجميع بوصفها خطوة أولى في عملية نزع السلاح والتسريح وعودة القوات المسلحة المالية إلى كيدال، جنبا إلى جنب مع عملية سيفرال وبعثة الدعم الدولية، وعودة الإدارة.

ومن جانبي، سأترأس، بالنيابة عن الأمم المتحدة، اللجنة الدولية التي سترصد تنفيذ الاتفاق وتشرف عليه. وسيتعين أيضا إنشاء لجنة تحقيق دولية للتحقيق في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الإبادة الجماعية وجرائم العنف الجنسي والاتجار بالمخدرات وغيرها من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في جميع أنحاء إقليم مالي.

والاتفاق، وإن كان خطوة أولى تمهيدية، فإنه في غاية الأهمية، ليس بسبب الانتخابات المقبلة فحسب، ولكن أيضا لأنه يلزم الأطراف بإجراء حوار بعد الانتخابات. وإذا أُريد

للحوار أن يكون ناجحا، فإنه يتعين أن يكون شاملا وجامعا وأن يعالج الأسباب الجذرية للأزمات المتكررة في مالي.

كما سُجل بعض التقدم المحدود على الجبهة السياسية الأوسع نطاقا. فقد أُنشئت اللجنة الوطنية للحوار والمصالحة في ٢٥ نيسان/أبريل بعد طول انتظار وتم تعيين أعضائها الـ ٣٣، بمن فيهم رئيسها ونائبان للرئيس. وتعرضت اللجنة لانتقادات لافتقارها المتصور إلى الشفافية والشمول في اختيار أعضائها. كما اعتبر الكثيرون أن ولايتها ونطاقها واسعان أكثر مما ينبغي. ومع ذلك، فقد رحب الناس عموما بإنشائها وهم يتطلعون إلى بدء أنشطتها إذا تناولت قضايا الحقيقة والإفلات من العقاب التي طال أمدها. غير أن اللجنة تواجه تحديات تقنية ولوجستية. والمجتمع الدولي الموجود على أرض الواقع مصمم على توفير ما يلزم من من دعم وموارد وقد أنشأ، لهذا الغرض، آلية تنسيق استجابة لطلب اللجنة وبقيادة بعثة الأمم المتحدة.

في غضون ذلك، ومما يكتسي أهمية بالنسبة للمجلس، فإن التحضيرات جارية على قدم وساق لإجراء الانتخابات، بدءا بالانتخابات الرئاسية في ٢٨ تموز/يوليه. وبناء على طلب الحكومة، تؤيد بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي توزيع المواد الانتخابية الحساسة وغير الحساسة على المناطق الشمالية، في هذه اللحظة التي نتكلم فيها. وتشمل هذه المواد بطاقة التعريف الوطنية – المعروفة ببطائق نينا – التي ستكون البطائق الوحيدة التي يمكن بها للأفراد الإدلاء بأصواتهم. غير أن احتمال عدم تمكن الأشخاص المشردين داخليا من الحصول على بطائق نينا لديهم في الوقت المناسب ما زال قائما. وفي غضون ذلك، وُضعت آليات التنسيق لتعزيز دعم الأمم المتحدة المشترك للانتخابات، بينما تواصل البعثة عملية نشرها.

ولا تزال هناك تحديات كبيرة، بما في ذلك ضرورة الإبقاء على التوافق السياسي في الآراء على نطاق واسع بشأن الجوانب التقنية للانتخابات، وإيصال المواد الانتخابية في الوقت المناسب، والمسائل المتعلقة بالاشخاص المشردين داخليا واللاجئين. ومن بين التحديات كفالة قدرة الاشخاص المشردين داخليا على سحب بطائق نينا لديهم ليتمكنوا من الإدلاء بأصواتهم في أماكن أقامتهم. وفيما يتعلق بمشاركة اللاجئين، قام وفد من الحكومة في ١٤ حزيران/يونيه بزيارة بوركينا فاسو وموريتانيا والنيجر لإجراء إحصاء للاجئين بغية تحديد هوية الناخبين المحتملين ومناقشة طرائق إقامة مراكز الاقتراع في البلدان النامية. وتعمل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمة الدولية للهجرة، بصورة وثيقة مع الحكومة في هذا الصدد. وفيما يتعلق باستتباب الأمن طيلة الفترة الانتخابية، فإن الحكومة قد طلبت دعم بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، لا سيما للمناطق الشمالية. ونقوم حاليا بتقييم الاحتياجات في سياق قدراتنا.

إن الاحتياجات الإنسانية في مالي لا تزال تثير قلقي. ويعتبر ٣,٥ ملايين نسمة من المعانين من انعدام الأمن الغذائي، إذ يحتاج ١,٤ مليون منهم للمساعدة الغذائية فورا، وما لا يقل عن واحدة من بين كل خمس أسر في المناطق الشمالية الثلاث تعاني من نقص شديد في الغذاء. وحوالي ٦٦٠ ٠٠٠ من الأطفال دون الخامسة من عمرهم لا يزالون عرضة لسوء التغذية الحاد. ويوجد في مالي، شمالها وجنوبها، ثالث أكبر معدل لوفيات الأطفال في العالم، بنسبة ١٧٦ وفاة لكل ألف مولود حي. إن الأنشطة الإنسانية في المناطق الشمالية تُنَفّذ كلما كان ذلك ممكنا على الرغم من التحديات الأمنية وقرب موسم الأمطار، مما سيقيد بعض الشيء إيصال المساعدات. وعلى الرغم من أن معظم أجهزة الإدارة قد عاد إلى منطقتي غاو وتمبوكتو، لا يزال إيصال الخدمات تحديا خطيرا للغاية. وأُعيد فتح أبواب بعض المدارس في تلك المناطق، لكن الإدارة

في كيدال لم تنتشر بعد وليست هناك أي مدارس مفتوحة. ويقدر أن أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ طفل لا يستفيدون من خدمات التعليم في الشمال. كما أن فرص الحصول على الرعاية الصحية ما زالت محدودة. واعتبارا من ١٨ حزيران/يونيه، وعملية النداء الموحد من أجل مالي لعام مُوِّلَت بنسبة في المائة، إذ أنها جمعت ١٣٣ مليون دولار. وأرى أنه لا بد من إيجاد موارد إضافية على وجه الاستعجال لتلبية الاحتياجات الأساسية لملايين الماليين، وتمهيد السبيل للتعجيل بعملية الانتعاش، التي ستكتسي أهمية حاسمة لكسب واستبقاء ثقة الناس ودعمهم.

وحالة حقوق الإنسان ما زالت مترديه. وقد أرسلت أفرقة معنية بحقوق الإنسان إلى غاو وغوسي وتمبوكتو وكيدال. وسجلت انتهاكات اقترفتها الأطراف كافة. وتشمل هذه الانتهاكات حالات الاختفاء، وحالات الإعدام خارج القضاء، وسوء المعاملة، ونهب الممتلكات الخاصة، وعمليات إلقاء القبض غير القانونية والاحتجاز التعسفي، فضلا عن الإفلات من العقاب، التي تفاقمها التوترات العرقية بين مختلف الطوائف. وعلاوة على ذلك، هناك نقص شديد في الخدمات الأساسية مثل المياه النقية، والرعاية الصحية، والتعليم، التي تشكل أولوياتنا القصوى. وفي أعقاب تنظيم الندوة الوطنية عن العدالة الانتقالية، تتواصل المناقشات، في هذه اللحظة التي نتكلم فيها في باماكو بشأن العدالة الانتقالية، بما في ذلك السعي إلى بناء الثقة، وإجراء التحقيقات، ومحاكمة الجناة، وتقديم التعويضات، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي.

وفي غضون ذلك، تواصل البعثة تعميم المسائل الجنسانية في جميع أنشطتها. وبالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ووزارة شؤون المرأة، تقوم البعثة بدعم الاستراتيجية الوطنية لمشاركة المرأة في الانتخابات، فضلا عن التوعية بتخصيص نصيب للنساء في العملية الانتخابية. وتقوم البعثة أيضا بوضع آليات للتصدي للعنف الجنساني ومنعه في حالات النزاع. وهذه الآليات، بدورها، ستمهد السبيل لحشد الدعم للحكومة فيما يتعلق بإنشاء هياكل مؤسسية لمواجهة العنف الجنسي والعنف القائم على أساس جنساني في إطار إصلاح قطاع الأمن.

وفيما يتعلق بدعم الحفاظ على التراث الثقافي، قامت مؤخرا منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وحكومة مالي بتقييم مشترك للأضرار التي لحقت بالتراث الثقافي لتمبوكتو، بما في ذلك حالة المخطوطات القديمة. وقد تعرض ما مجموعه ١٤ ضريحا من أضرحة تمبوكتو، بما فيها الأضرحة التي تندرج ضمن مواقع التراث العالمي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، للتدمير الكامل، إلى جانب ضريحين آخرين في مسجد جيغرييبر. كما دُمِّر مَعلمُ الفاروق في مدخل المدينة. واختفت ٤ ٢٠٣ من المخطوطات تقريبا من مركز أحمد بابا للبحوث، بينما نُقلت ٣٠٠ ٠٠٠ من المخطوطات على نحو استباقي – إلى باماكو أساسا – وهي بحاجة ماسة إلى الحفظ. واستنادا إلى هذا التقييم المبكر، ستتعاون بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، بناء على طلب مجلس الأمن، في جهودهما لدعم الحفاظ على تراث مالي الثقافي والتاريخي، الذي تضرر كثيرا بالنزاع المسلح في شمال مالي.

إن للحالة في مالي، كما يعلم أعضاء المجلس، تداعيات إقليمية ودولية واسعة النطاق. والهجمات التي وقعت مؤخرا في النيجر تذكرنا على نحو صارخ بجسامة المشاكل التي تواجه منطقة الساحل. وبينما يتركَّز الاهتمام الدولي على مالي، سيظل الإرهابيون وغيرهم من الجماعات الإجرامية الأخرى ينقلون عملياتهم إلى البلدان المجاورة نتيجة لشدة ضعف النظم القائمة لإدارة الحدود وسهولة اختراقها. وستتطلب المواجهة الفعالة للتحديات التي تواجه منطقة الساحل الوقت والجهود

المنسقة تنسيقا كبيرا. وسيتيح الاجتماع المقبل لفريق الدعم والمتابعة المعني بالحالة في مالي، في ١ تموز/يوليه في باماكو، وعرض استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة على المجلس يوم غد، فرصا جيدة لمواصلة تسليط الضوء على الطابع العابر للحدود الوطنية للتهديدات، وضرورة اتباع نهج متسق ومتناسق لدى مواجهتها.

وإذ نركز على المنطقة قاطبة، ينبغي أن نقر بأننا سنحتاج إلى دعم طويل الأجل. وفي مالي، سيتعين معالجة الأسباب الجذرية للأزمات، كما أُشير غلى ذلك آنفا، بما في ذلك الحكم السيئ، والفساد، وأوجه التفاوت داخل المناطق والجماعات وفيما بينها، والشعور بالإقصاء السياسي لدى جزء من الجيل الجديد، والفقر، وانعدام الأمن، وعد إجراء إصلاح قطاع الأمن. وأي حل لن يكون إلا حلا ماليا بطبيعته، ويحظى بدعم المجتمع الدولي. ولتحقيق ذلك، لا بد من إجراء حوار واسع النطاق، يحلل بصورة شاملة الأسباب المعقدة للأزمات التي هالت العديد من أبناء مالي، بغية الحيلولة دون تكرارها.

وقد أبان المجتمع الدولي عن قدر كبير من التضامن، وأود أن أحث جميع أبناء مالي على اغتنام هذه الفرص لتوجيه بلدهم صوب الاتجاه الصحيح. وفي هذا الصدد، أرحب الاتفاق الأولي وأناشد جميع الأطراف أن تدعم تنفيذه تنفيذا كاملا، في إطار روح التماسك الوطني والسلام الدائم. كما أود أن أدعو الطبقة السياسية إلى التوصل إلى توافق حازم في الآراء على العملية الانتخابية، على الرغم من المخاطر المتوقعة، مُشَجِّعا جميع أبناء مالي على كفالة اتسام فترة الانتخابات وما بعد الانتخابات بالشمولية وخلوها من العنف. وستنصب جهودي بضرورة رئيسية في الأسابيع القادمة على دعم السلطات الانتقالية في ما تقوم به لتهيئة بيئة مواتية لإجراء انتخابات سلمية وشفافة وتنفيذ الاتفاق الأولي.

إن الولاية الفعالة التي أناطها بنا المجلس تشمل تحقيق الاستقرار في المراكز السكنية الرئيسية وحماية المدنيين. وهي تشدد على ضرورة إيجاد حل سياسي للمشاكل الأساسية التي يعانيها البلد، بما في ذلك مجالات حقوق الإنسان، واستعادة سلطة الدولة، وسيادة القانون. كما تؤكد، إن تم الاتفاق عليها، على ضرورة نشر عملية لحفظ السلام في سياق تهديدات التهديدات غير المتناظرة التي ستؤخذ مأخذ الجد.

وفي الوقت الراهن، ما زالت مواردنا ما زالت محدودة بطبيعة الحال. وقد طُلب منا أن نقدم المساعدة فورا في مجالين رئيسيين – تنفيذ الاتفاق الأولي والانتخابات القادمة – مما يشكل خطوات أولية صوب المرحلة المقبلة الهامة. وسيرهن نجاح هذه الأنشطة بالتدابير الرئيسية لبناء الثقة وتقديم المساعدة إلى تقديم المساعدة بغية وضع مالي على مسار الاستقرار. وأغتنم هذه الفرصة لأناشد الدول الأعضاء أن تدعمنا دعما كاملا وتسهم على الفور بالموارد الحاسمة، وبالقوات وأفراد الشرطة، والعناصر التمكينية الرئيسية.

وفي الختام، أود أن أشكر الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وغيرهما من الشركاء الدوليين الآخرين، على التزامهم بمعالجة الأزمة المالية. وأود على وجه خاص أن أعرب عن امتناني للمثل الخاص للاتحاد الأفريقي في مالي ورئيس بعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية، الرئيس السابق بيير بويويا، على دوره وانخراطه شخصيا في الجهود الجارية لتحقيق الاستقرار. كما أود أن اشيد بأفراد قوات بعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية على شجاعتهم وتفانيهم من أجل قضية السلام والاستقرار في مالي، مُجددا الإعراب عن التعازي للأسر المكلومة لمن سقط من رفاقهم في السلاح،

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد كويندرس على إحاطته الإعلامية، وأعطي الكلمة الآن إلى السيد إيرفي لادسو.

السيد لادسو (تكلم بالفرنسية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لي لمخاطبة مجلس الأمن في هذا المنعطف الحاسم بلا شك في انخراطنا الجماعي في مالي. وفي الواقع، إذا قرر مجلس الأمن أن الحالة السائدة اليوم في مناطق مسؤولية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي تسمح بنقل السلطة من بعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية إلى بعثة الأأمم المتحدة في ١ تموز/يوليه فإنها ستصبح في نهاية المطاف، ثالث أكبر عمليات الأمم المتحدة. سوف تعمل البعثة في إطار قواعد اشتباك صارمة. وسوف تستوعب قواتها العسكرية والشرطية غالبية قوات بعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية. ستكون هناك فترة سماح مدتها أربعة أشهر لإتاحة المجال أمام الوحدات العسكرية والشرطية لتعزيز مساهماتها وإدماج القدرات المطلوبة من جانب الأمم المتحدة من حيث الموظفين والتدريب والمعدات. وسوف يكتسي الدعم من الشركاء الدوليين بالغ الأهمية في هذا الصدد. أود أن أشير إلى أن الأمم المتحدة لا تزال تتلقى التزامات إضافية من المساهمين المحتملين، مما سيمكننا من بلوغ أقصى مستويات الموظفين المأذون لهم، وبالتالي الاستجابة لاحتياجات البعثة. ولكننا لا نزال نواجه ثغرات كبيرة، ولا سيما فيما يتعلق بعناصر التمكين ومضاعفات القوة.

لذلك سوف تضطلع بعثة الأمم المتحدة بدور رئيسي في تحقيق الاستقرار في مالي وحماية مواطنيها من الخطر جراء انعدام الأمن في شمال البلد. لا تزال المشاركة السياسية مع الجهات الفاعلة في مالي من أجل تعزيز الحوار والمصالحة بين المجتمعات المحلية وفيما بينها تمثل حجر الزاوية لمشاركتنا، كما كان الحال في الأسبوع الماضي خلال المفاوضات المعقودة مؤخرا في واغادوغو. كما ستكون بعثة الأمم المتحدة نشطة للغاية في في تعزيز حقوق الإنسان والدعم من أجل استعادة سلطة الدولة، بما في ذلك في مجالات العدالة وتعزيز سيادة القانون. ستعمل القوات وضباط الشرطة التابعون لبعثة الأمم المتحدة على تهيئة بيئة آمنة مؤاتية تفضي إلى تحقيق الاستقرار من خلال النشر من المدن الرئيسية في شمال مالي. وسيسيرون الدوريات، لوحدهم أو مع قوات الدفاع والأمن المالية. وستكون قوات بعثة الأمم المتحدة متحركة وستقوم بعمليات في منطقة واسعة على أساس تحليل متكامل على أساس وتقاسم المعلومات مع الشركاء. سيتم الإبقاء على وجود محدود في باماكو وجميع عمليات بعثة الأمم المتحدة ستراعي الحاجة إلى التقليل إلى أدنى حد من المخاطر على المدنيين.

واستعداد للانتقال، واصلت بعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية الاضطلاع تدريجيا بالمسؤولية التنفيذية في العديد من المناطق في شمال مالي، إذ بدأ سحب عملية سيرفال. وحتى اليوم، الموافق ٢٥ حزيران/يونيه، بلغ قوام بعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية ١٤٨ جنديا مع موظفين منتشرين في مدن تمبكتو وغاو وميناكا وتيساليت وأغولهوك ودونيتزا وديابالي والآن في كيدال.

ومنذ إنشاء بعثة الأمم المتحدة في ٢٥ نيسان/أبريل، بدأت في تنفيذ ولاية المساعي الحميدة السياسية والدعم الانتخابي وحقوق الإنسان، وبالتعاون الوثيق مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، تقديم الدعم لاستعادة سلطة الدولة. وسيزيد تعداد العنصر العسكري في بعثة الأمم المتحدة في الأشهر القادمة. في ١ تموز/يوليه، ستتوفر لبعثة الأمم المتحدة قدرة تشغيلية أولية، بما في ذلك في مقر القوة. وصل إلى مالي اليوم قائد القوة وكان نائب قائد القوة قد وصل الأسبوع الماضي. كما سيبدأ مقرا القطاعيين في تمبكتو وغاو، العمل قريبا، حيث سيتزايد عدد موظفي المقرات أكثر وبسرعة على مدى الشهرين المقبلين. وتم تعيين قائدي القطاعين وستم نشرهما قريبا. بحلول نهاية تموز/يوليه، نتوقع أن

يكون في الميدان مئة من ضباط الأركان وسيكون ملاك جميع المقرات من الموظفين مكتملا بحلول نهاية آب/أغسطس. لذلك يمكنني أن أقول إننا نتوقع تحقيق القدرة التشغيلية الكاملة بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر.

أود أن أشير إلى أن البعض أعرب عن القلق بشأن المرحلة الانتقالية للقوات التشادية التابعة لبعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية لتصبح من الخوذات الزرقاء، بالنظر إلى أن تشاد قد أدرج اسمها الأمين العام من بين البلدان التي سمحت بتجنيد الأطفال في قواتها المسلحة. من الواضح أنه سيتعين على الحكومة التشادية الامتثال إلى التدابير الخمسة القصيرة الأجل في خطة عملها وتنفيذها لإنهاء تجنيد الأطفال الجنود في غضون مهلة الأشهر الأربعة الأولى التي ذكرتها للتو، على النحو المتفق عليه مع الممثل الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح. أود أن أؤكد للمجلس أن الأمم المتحدة تبذل كل ما في وسعها لفحص الوحدة التشادية التي ستعمل بوصفها جزءا من الخوذات الزرقاء وضمان ألا يكون من بين قواتها أي جندي دون سن ١٨، فضلا عن تعزيز جهودنا بشأن التدريب على مسائل حماية الأطفال.

فيما يتعلق بالشرطة، نعتزم تحويل ثلاث وحدات شرطة مشكلة منتشرة حاليا مع بعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية في تمبكتو وغاو وباماكو في ١ تموز/يوليه، إذا قرر المجلس ذلك. ويجري تقييم هذه الوحدات تقييمات حاليا. كما سيجري تحويل عشرين ضابطا إضافيا من فرادى ضباط شرطة بعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية، في حين أنه من المتوقع أن يكون في الميدان ١٠ من ضباط شرطة جدد بحلول ١ تموز/يوليه. ومن المتوقع أن يتم نشر وحدتين إضافيتين من وحدات الشرطة المشكلة و ٥٠ فردا من ضباط الشرطة في آب/أغسطس.

سيؤدي التدريب دورا رئيسيا في إدارة عملية الانتقال في مالي من بعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. وننشر اليوم فريقا متحركا في مالي ليقوم بالتدريب الأولي لموظفي بعثة الدعم الدولية على الانتقال إلى بعثة الأمم المتحدة. وسيتركز اهتمامه الفوري على صفوف الموظفين، وذلك لضمان أن تصل أهم الرسائل بشأن الولاية، فضلا عن وضع قوة الأمم المتحدة وموقفها وسلوكها إلى القوات المنتشرة في جميع أنحاء البلد.

وسوف تكون غالبية موظفينا المدنيين والعسكريين والشرطة في الشمال. وننظر حاليا في إنشاء المكاتب الميدانية المدنية في تمبكتو وغاو، وبسرعة كبيرة في وجود صغير في كيدال، من أجل دعم تنفيذ الاتفاق الأولي. كما سنحتفظ بوجود عسكري في المراكز السكانية الرئيسية المحددة لأغراض الولاية، مثل مدينتي دوينتزا وديابالي، والمدن الرئيسية تمبكتو وغاو وكيدال وميناكا وتيساليت.

وسنشدد على نشر قوة متحركة وقادرة على إظهار النفوذ عبر مناطق جغرافية واسعة في شمال البلد.

وأود أن أكرر القول إننا نواصل السعي إلى تعهدات بتوفير قدرات فائقة الأهمية ومستحقة، بما في ذلك الطائرات المروحية المتوسطة للخدمات والطائرات المروحية المسلحة والاستخبارات والعمليات الإعلامية والقوات الخاصة. ونعوّل أكثر من ذي قبل على الدعم المستمر الذي تقدمه لنا البلدان المساهمة بقوات –تقليدية وحديثة على حد سواء – لأجل مساعدتنا على سد تلك الفجوة الحرجة.

وأرى أن الأنشطة التي نقوم بها في مالي تعتبر مثالا ممتازا على الطابع الفريد لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بوصفها مسعى سياسيا وعسكريا. وقد اضطلعت البعثة، تحت قيادة الممثل الخاص للأمين العام، ألبرت كويندرس – الذي أثني علىدوره في البعثة – بدور رئيسي جنبا إلى جنب مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي في

المفاوضات السياسية التي أدت إلى التوصل إلى اتفاق أولي بشأن كيدال. وتقع الآن على عاتق بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي مسؤوليات حاسمة وآنية إزاء دعم تنفيذ الاتفاق الأولي الذي تم التوقيع عليه – كما يدرك المجلس – في ١٨ حزيران/يونيه، وخصوصا فيما يتعلق بتنفيذ أحكام وقف إطلاق النار.

وعلى النحو الذي بيّنه السيد كويندرس، فإن تلك المسؤوليات تشمل ترؤس اللجنة المعنية بمراقبة وقف إطلاق النار، ومرافقة عودة الجيش والإدارة الماليين إلى كيدال، فضلا عن الإشراف على مواقع تجميع الجماعات المسلحة. ويكتسي وضع وقدرات القوات التابعة للبعثة المتكاملة أهمية حاسمة في المستقبل لنجاح تلك العملية. وسيكون نشر قوات بعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية في بلدة كيدال على وجه الاستعجال أيضا أمرا حاسما لكفالة الانطلاق السليم للعملية. ويسرني أن أعلن أنه تم نشر وحدة تابعة لبعثة الدعم الدولية في كيدال خلال عطلة نهاية الأسبوع تحقيقا لذلك الغرض.

ولم يبق أمامنا سوى ما يزيد على أربعة أسابيع بقليل فحسب لانطلاق الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية. وكما علّمتنا التجارب في بلدان أخرى، فإن من شأن العملية الانتخابية التي تدار بصورة سيئة أن تزيد من تفاقم حالة عدم الاستقرار. تحقيقا لتلك الغاية، ستواصل البعثة المتكاملة دعم جميع الجهود الرامية إلى إيجاد توافق في الآراء بين أصحاب المصلحة على القواعد المنظمة للعملية بصورة نشطة، فضلا عن ضمان الالتزام المشترك بقبول نتائج الانتخابات.

وستواصل البعثة طوال تلك العملية توفير الأمن والتقنية والدعم اللوجستي إلى أقصى حد ممكن نظرا للمراحل المبكرة من نشرها. ولا نزال نسعى عن كثب إلى السبل الكفيلة بتعزيز قدرات البعثة في تلك المجالات. وتحقيقا للغاية، فقد جلبنا موارد إضافية من البلدان المجاورة في إطار الترتيبات القائمة للتعاون بين البعثات، على سبيل المثال. وستوضح زميلتي، السيدة حق، بمزيد من التفصيل الدور الحاسم للتعاون فيما بين البعثات في نجاح جهودنا في مالي. ونحن بحاجة إلى الاتفاق بين البلدان المساهمة بقوات من أجل تحقيق الإمكانات الكاملة لتلك الأداة الهامة.

وإذ نشرع في هذا الفصل الجديد والطموح في تاريخ عمليات حفظ السلام، فإن من الجدير أن نغتنم الفرصة للتفكير بعض الوقت في عظم التحدي الماثل أمامنا. وكما نعلم، فإن لحالات الفشل أو الفشل الجزئي في الماضي آثارا دائمة على مبدأ الأمم المتحدة وممارسته في ميدان حفظ السلام. والأهم من ذلك الآثار الدائمة بالنسبة للمدنيين وحفظة السلام في الميدان. وإذ نأخذ ذلك في الاعتبار، فإنه يجب أن ندرك أننا نواجه تحديات جديدة وفريدة من نوعها.

أولا، تنشر الأمم المتحدة عملية لحفظ السلام في سياق جغرافي سياسي يتسم بتهديدات غير متماثلة لم نواجهها من قبل في بيئة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ولدى البعثة المتكاملة تفويض باستخدام جميع الوسائل اللازمة لضمان تنفيذ عناصر عديدة من ولايتها، بما في ذلك اتخاذ خطوات فعالة لردع العناصر المسلحة ومنع عودتها إلى المراكز السكانية الرئيسية. وفي حين أن ذلك لا يتضمن دور إنفاذ السلام أو مكافحة الإرهاب – وهو دور سيضطلع به آخرون لديهم قدرات خارج نطاق ووسائل ولاية الأمم المتحدة وقدراتها – فإن الأمم المتحدة مطالبة بأن تظهر من القوة ما يلزم لتنفيذ ولاية البعثة في بيئة تتسم بالتهديدات.

ومع ذلك، وفيما يتعلق بالظروف التي قد تكون فيها البعثة تحت تهديد وشيك وخطير، فإننا بصدد إكمال ترتيبات تقنية مع فرنسا من شأنها تحديد الطرائق التي تستخدمها الأمم المتحدة وفرنسا بهدف توفير الدعم من جانب فرنسا للبعثة..

ثانيا، على الرغم من التقدم الذي أشرت إليه آنفا، فلا تزال هناك تحديات ثلاثة رئيسية أمام عملية الانتقال – في ظل أفضل الظروف الممكنة – من بعثة الدعم الدولية في مالي إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة. وتتمثل أولويتنا الرئيسية في الحفاظ على الاستمرارية بين العمليتين بطريقة سلسة من أجل الحفاظ على المكاسب الأمنية التي تحققت حتى الآن، وتجنب خلق أي فراغ أمني، علاوة على دعم الانتخابات واتفاق وقف إطلاق النار في ذات الوقت. وستشهد الفترة الانتقالية الأولية، ومدتها ستة أشهر، زيادة في قدراتنا العسكرية الإضافية، مقترنة بتوسيع نطاق عمليات البعثة.

ثالثا، ستثير الحقائق الميدانية وقسوة الظروف المناخية وشدة محدودية البنية التحتية، علاوة على الاتساع الهائل للمنطقة الجغرافية التي تقع فيها المسؤولية، تحديات فريدة فيما يتعلق بدعم البعثة والحفاظ عليها. وسيكون توليد عوامل التمكين اللوجستية أولوية أولية مطلقة بغية تمكين إنشاء البعثة في شمال مالي والإبقاء عليها. وستقدم زميلتي السيدة حق، مزيدا من التفاصيل فيما يتعلق بتلك الجهود.

ومع ذلك، يجب علينا أن نكون واقعيين، وأن ندرك أنه لن يكون ممكنا توفير جميع تلك القدرات والوسائل على الفور. ويجب أن يأخذ نشر عناصر البعثة في الاعتبار أيضا مسائل من قبيل تحسين الظروف الأمنية وإنشاء البنية التحتية. ويقتضي منا ذلك مزيدا من الصبر والدعم المتضافر علاوة على الاستثمارات الهائلة بغية التأكد من حماية المكاسب التي تحققت حتى الآن وتعزيز الاستقرار في مالي، فضلا عن بذل قصارى الجهود من أجل منع انتشار آثار انعدام الأمن في المنطقة المحيطة بمالي.

أود أن أختتم كلمتي بتوجيه الشكر إلى جميع أعضاء المجلس على إسهاماتهم وعلى ما قدموه من دعم ونحن نستعد لإطلاق أحدث عملية. تذكرنا جهودنا المشتركة الجارية في مالي بأن حفظ السلام شراكة عالمية حقا. سنبني على النجاح الذي حققته عملية سيرفال الفرنسية، ولن نبرح نشرك الجهات الفاعلة المالية سعيا للتوصل إلى حل سياسي للنزاع، بدعم من المجلس ومن شركائنا في الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، التي نشرت قواتها في إطار بعثة الدعم الدولية. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديرنا العميق للاتحاد الأفريقي وللجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لكل ما بذلاه من جهود. وأود أيضا أن أحيي النساء والرجال الشجعان من العاملين في البعثة على ما قاموا به من عمل يُحتذي به دعما لاستعادة الاستقرار في مالي منذ بداية عام ٢٠١٣. علاوة على ذلك، لن يبرح شركاؤنا الإنمائيون، بما في ذلك البنك الدولي والجهات المانحة الثنائية والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، يضطلعون بدور حيوي لجعل السلام الجديد في مالي مستداما.

وإذ تتولى الأمم المتحدة قيادة العمليات في مالي، فإننا ندعو الآن شركاءنا الآخرين إلى الانضمام إلى هذه الحملة من أجل السلام والعدالة والمصالحة. وكما قلت في وقت سابق، فإن ذلك سيشكل تحديا يتطلب جهودا من جميع أصحاب المصلحة، وعلى رأسهم الماليون أنفسهم، لكن يشمل ذلك أيضا المجتمع الدولي، وعلى وجه الخصوص بلدان منطقة الساحل. وأخيرا، سيمثل ذلك تحديا للمنظمة بأسرها. وأنا على ثقة من أننا سنتصدي له بتوحيد جهودنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد لادسو على إحاطته.

إنني أدرك أننا نناقش إطلاق بعثة جديدة مهمة، لكن قد يكون من الملائم أن أذكر مقدمي الإحاطات من الأمانة العامة بضرورة حصر ملاحظاتهم في ١٥ دقيقة. لقد أحرزنا بعض التقدم الجيد في الأشهر الأخيرة في تحديد حجم التقارير المكتوبة الموجهة من الأمين العام، لكن يبدو أننا نسير في

الاتجاه المعاكس فيما يتعلق بالإحاطات الشفوية المقدمة من الأمانة العامة إلى المجلس.

أعطي الكلمة الآن للسيدة أميرة حق.

السيدة أميرة حق (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لي لأحيط المجلس علما بجهود دعم البعثة في مالي.

تتمثل الأولوية العاجلة لإدارة الدعم الميداني في إنشاء القدرة التشغيلية الأولية لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (MINUSMA) في أقرب وقت ممكن. لقد حدد زميلي، إيرفي لادسو، البوصلة الأساسية التي تسترشد بها جهود الدعم في البعثة. وفي إحاطتي للمجلس اليوم، سأوضح كيف أننا نسير على المسار الصحيح للوفاء بالمتطلبات، على الرغم من القيود الهائلة، وكيف نخطط لنلبي الاحتياجات التشغيلية للبعثة بأفضل ما نستطيع ابتداء من المرحلة الانتقالية في ١ تموز/يوليه فصاعدا.

تعكف جهود الدعم في البعثة في الوقت نفسه على مسعيين معقدين آخرين، أحدهما الأعمال التحضيرية للانتخابات الرئاسية، التي ستجرى الجولة الأولى منها في ٢٨ تموز/يوليه، والآخر هو متابعة الاتفاق المؤقت الذي جرى التوقيع عليه في واغادوغو الأسبوع الماضي. يمكن أن يشكل ذلك تحديا ثلاثيا كبيرا في أي سياق، لكنه يزداد تعقيدا من جراء العديد من سمات بيئة العمل في مالي، لا سيما الجزء الشمالي من البلد.

تركز جهودنا الرامية إلى إنشاء البعثة حاليا على عدد من الأولويات، من بينها توفير حصص الإعاشة للقوات، والوقود للمركبات، وتشييد المباني للعمل والمعيشة. ونحن على ثقة بأن نظمنا لتوزيع حصص الإعاشة والمياه بعد ١ تموز/يوليه ستلبي احتياجات قوات البعثة. ما زلنا نواجه بعض الثغرات الحيوية في المعلومات المتعلقة بالوقود، لكننا نتوقع أن تكون للبعثة قدرتها على توزيع الوقود ابتداء من ١ تموز/يوليه. فيما يتعلق بمرافق عمل البعثة، فإننا نجري الترتيبات لإنشاء المقر الرئيسي للقوة ومختلف مقارها القطاعية، في باماكو ومناطق الشمال، بدءا بغاو وتمبكتو. وسوف يكون للبعثة وجودها في كيدال في الوقت المناسب.

في إطار دعم الانتخابات، شاركنا في نقل المواد الانتخابية إلى غاو وتمبكتو. للاتفاق الذي وقعته الحكومة المالية وممثلو الحركة الوطنية لتحرير أزواد الأسبوع الماضي في واغادوغو آثاره الهامة على الدعم الذي تقدمه البعثة. فعلى وجه الخصوص، يتوقع أن تدعم البعثة إيواء المقاتلين وتشرف على ذلك في واحدة من أصعب البيئات في البلد، ألا وهي منطقة كيدال.

تعتبر بعثة مالي، عن وجه حق، واحدة من أصعب بعثات الأمم المتحدة على الإطلاق من الناحية اللوجستية. وثمة أسباب عديدة لذلك.

أولا، أقل ما توصف به الظروف المناخية في شمال مالي، حيث تتركز معظم عملياتنا، هيأنها ظروف قاسية. خمسة وستون في المائة من أراضي مالي، البالغة ضعف مساحة فرنسا، هي إما مناطق صحراوية أو شبه صحراوية. تصل درجة الحرارة في تمبكتو، التي ستكون مقر القطاع الغربي للبعثة، عادة إلى ٤٨ درجة مئوية، أو ١٢٠ فهرنهايت. الأسبوع الماضي، زار فريقنا كيدال وقد بلغت درجة الحرارة بعد الظهيرة ٥٢ درجة مئوية، أو ١٢٥ فهرنهايت. لا توجد شبكة كهرباء عاملة في غاو. وبالتالي فإن تلبية احتياجاتنا من الطاقة هناك، كما هو الحال في تمبكتو وكيدال، ستكون من خلال مولدات الكهرباء المتحركة. في درجات الحرارة هذه، ستكون حتى المولدات ذات الكفاءة العالية في محك صعب. وفي الواقع، فإن جميع أجهزة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والمركبات، ومعدات التبريد والخيام التي سوف تستخدم في مالي في النهاية

ستكون معرضة لظروف مناخية تعجل تقادمها. ونعلم أن بعض الخيارات التكنولوجية غير مطروحة. على سبيل المثال، نحن لا نستطيع نشر نظام اتصالاتنا المتنقلة في كيدال خوفا من ذوبان مكوناته الحساسة.

في ظل تلك الظروف القاسية، ليس من المدهش أن يكون توافر المياه محدودا، لا سيما في المناطق القاحلة في الشمال، حيث تتركز عملياتنا. لقد أكد التقييم الهندسي الأولي الذي أجرته البعثة أن قيام البعثة باستغلال خزانات المياه المحلية في كيدال سوف يعرض للخطر إمدادات المياه المحلية. لذلك، مراعاة للطلب الصريح الذي تضمنه القرار ٢١٠٠ (٢٠١٣) الداعي إلى ضرورة توخي الحذر في إدارة الأثر البيئي للبعثة، فإنا ندرس بعض التكنولوجيات الأخرى التي تسمح لنا بإنتاج المياه من الرطوبة الجوية.

تعني القدرة التشغيلية الحقيقية ضرورة أن تكون البعثة قادرة على توفير مجموعة واسعة من خدمات الطيران الأساسية: الخدمات الأرضية مثل مناولة الشحنات، ومكافحة الحرائق، وتوصيل الوقود وتخزينه ؛ والقدرة على الاضطلاع بمهام البحث والإنقاذ ؛ وبناء وتحديد المطارات ومواقع هبوط المروحيات. نظرا للمسافات الطويلة التي يتعين قطعها في مالي، فإن جميع هذه الخدمات يجب توفيرها، وضمان سلامتها وتشغيلها. وتتسم هذه الجهود أيضا بطابعها عالي التقنية، وباحتياجها لرأس مال ضخم، وتستغرق الكثير من الوقت للشروع فيها من الصفر.

لا تستطيع المطارات في شمال مالي أن تخدم الطائرات الكبيرة. فالمهابط لا تكفي إلا للطائرات الصغيرة والمتوسطة، التي تقل عددا محدودا من الركاب والشحنات. لذلك، في الوقت الحاضر، يتعين علينا أن نعتمد على الطائرات العمودية العسكرية للوفاء بقدر كبير جدا من احتياجات النقل الجوي. وننتظر بشغف أن تؤكد مختلف الدول الأعضاء تقديمها الطائرات العمودية للبعثة. وي سلم الجميع بالأهمية المحورية التي يتسم بها الدعم الطبي لموظفي الأمم المتحدة. ونتفق جميعا على ضرورة كفالة إجلاء الجرحى والقدرة على الإجلاء الطبي. في شمال مالي يعني ذلك ضرورة توفير المزيد من الطائرات العمودية.

بطبيعة الحال، في ظل تلك الظروف، تزداد أهمية النقل البري، بيد أن هناك تحديات كبيرة في ذلك الصدد أيضا.

في الأسبوع الماضي، عند محاولة تحديد أجدى طريقة لنقل بعض الحواسيب وطبق سواتل وبعض المولدات الكهربائية إلى الشمال، اكتشفنا أنه لا سبيل لوصول المعدات بسلام عن طريق البر.

هناك شقان للمشكلة. أولا، البنى التحتية للطرق في الشمال غير متناسقة، وفي كثير من الأحيان تكون مسافات طويلة من الرمال. ثانيا، في ما يتعلق بالحالة الأمنية، حتى بعد الاتفاق مع الحركة الوطنية لتحرير أزواد في كيدال، لا تزال هناك جماعات مسلحة أقسمت على معارضة ومهاجمة الأمم المتحدة كلما أتيحت الفرصة. يكفينا أن نذكر بالشواغل التي أثارها اكتشاف القوات الفرنسية لورشة صنع القنابل الانتحارية قبل أسبوعين فقط على بعد بضعة أميال خارج غاو، أو عدة آلاف الأرطال من الأسمدة ومعدات صنع الزي الموحد التي جرى ضبطها.

نشرنا بعض أكثر زملائنا خبرة في مجال دعم البعثات لقيادة الجهود في باماكو – ”الفريق ألف“. هؤلاء زملاء لديهم خبرة في إنشاء واستدامة بعض من أصعب البعثات في الثلاثين عاما الماضية. إذا كان في مقدور أي شخص إنجاز هذا، سيكون بمقدورهم، أنا على ثقة من أنهم سيفعلون.

هناك آخرون يساهمون. نظرا لنقص الطائرات، أعارت بعثة الأمم المتحدة في ليبريا طائرتها من طراز B200 لتلبية الاحتياجات القصيرة الأجل. ونظرا للمدة التي يستغرقها عادة شراء بنود بالغة الأهمية، أتاحت بعثة الأمم المتحدة لتحقيق

الاستقرار في هايتي المعدات الاحتياطية للتسليم الفوري. ووفرت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار الأصول الجوية والمعدات ومجموعة من مهام الدعم الإداري، بما في ذلك موظفي الموارد البشرية والشؤون المالية والمشتريات. ومن جانبه، قام مركز الخدمات العالمية بالسحب من مخزون النشر الاستراتيجي في بريندیزي، لتوفير المركبات ومعدات الاتصالات والمواد الأمنية لنقلها جوا إلى باماكو.

ترسم استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي رؤية تقدم فيها الأمم المتحدة دعما ذا نوعية أفضل وعلى نحو أسرع لحالة يكسب فيه الجميع وبصورة تفيد القوات والموظفين المدنيين ومنظومة الأمم المتحدة ككل. الخلاصة، أنه نظرا إلى الحاجة الماسة والتقيد بمبادئ استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي، فإن التعاون بين البعثات والخدمات المشتركة وتصغير منطقة التغطية بأقل مخاطر على الموظفين كلها سمات رئيسية لبدء عمل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وستظل سمات رئيسية طوال مدة البعثة.

وأصدرنا، مع إيرفيه لادسو وجيف فيلتمان، تعليمات إلى جميع عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة للتعجيل بإتاحة الموظفين الذين ثمة حاجة إليهم في مالي.

اضطلعت إدارة الدعم الميداني وغيرها من الإدارات بدور هام في ملاك الموظفين وتمويل وإنشاء البعثة خلال هذه المرحلة الأولية البالغة الأهمية، مع التركيز بشدة على المرونة والروح العملية واتخاذ الإجراءات في الوقت المناسب. وجرى إعداد عقد تأجير عدة مرافق رئيسية، بما في ذلك المبنى الذي سيكون مقرا للقوة في باماكو، مع موظفين من إدارة الدعم الميداني وإدارة الشؤون الإدارية وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وأبرم ووقع عليه من جانب جميع الأطراف المعنية في غضون أسبوع واحد من التفاعل مع المالك في مالي. بالنسبة للأمم المتحدة، هذا إنجاز بسرعة البرق. وفي حين يجري التقيد على نحو تام بقواعد الأمم المتحدة وأنظمتها، فإن التأكيد على المرونة يؤدي بالفعل إلى تحقيق نتائج إيجابية.

في مالي، لا ينبغي التقليل من التحديات ولا الأخطار القائمة. لا سيطرة لنا على الكثير. لكن جهودنا حتى الآن والنتائج التي حققتها البعثة حتى الآن تشير إلى أننا، مع الالتزام والرؤية واستمرار دعم الدول الأعضاء، ربما نتمكن من التغلب على الصعاب. حينما نخفض ما يتخلف عن البعثة من تأثير بيئي عن طريق استخدام الطاقة الشمسية أو التكنولوجيا لإنتاج المياه على الصعيد المحلي، فإننا نخفض أيضا التكاليف والمخاطر الأمنية لسلسلة الإمدادات المعرضة للخطر والضعيفة. عندما ينشر مركز الخدمات العالمية خبرات هندسية ومركبات ومعدات لتكنولوجيا المعلومات، من مخزوناته، تبدأ البعثة العمل أسرع مما كان سيحدث دون ذلك. هذه طريقة جديدة لإدارة العمل. هذه طريقة أفضل للقيام بعمليات حفظ السلام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل مالي.

السيد كوليبالي (مالي) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي، سيدي الرئيس، أن أعرب لكم في البداية، باسم وفد مالي، عن أحر التهاني على تولي بلدكم، المملكة المتحدة، رئاسة مجلس الأمن في شهر حزيران/يونيه. وأود أيضا أن أرحب بعقد هذه الجلسة المتعلقة بالنظر في تقرير الأمين العام بشأن الحالة في مالي (S/2013/338).

قبل شهرين بالتحديد، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ٢١٠٠ (٢٠١٣) لينشئ، بموجب الفصل السابع، بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. ومنذ ذلك الحين، حدث عدد من التطورات الجديدة في سياق تنفيذ القرار.

ترحب مالي بالتقرير قيد النظر، الذي يبين التقدم الكبير الذي أحرز في المجالين السياسي والأمني، ولا سيما في ما يتعلق بالتنفيذ الفعال لخريطة طريق المرحلة الانتقالية، وتطور عملية الحوار والمصالحة، تكثيف الأعمال التحضيرية للانتخابات الرئاسية والتشريعية، وتحسين حالة حقوق الإنسان وتعيين الممثل الخاص للأمين العام وقائد قوة البعثة.

وفي مجال الأمن، فإن انتهاء القتال على نطاق واسع حول المناطق الحضرية الرئيسية في الشمال، وطرد الجماعات المسلحة والانخفاض الشديد في قدرتها على الإفساد بفضل الجهود المشتركة للقوات المسلحة المالية والأفريقية والفرنسية، كلها مؤشرات إيجابية في ما يتعلق بنقل الاختصاصات من بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في مالي إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي في غضون الفترة الزمنية المحددة في القرار ٢١٠٠ (٢٠١٣). ولهذا السبب يؤيد وفدي تأييدا كاملا النداء الذي وجهه الأمين العام يدعو فيه الدول الأعضاء إلى دعم نشر بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي.

ومن الناحية السياسية، يسرني أن أشير إلى أنه في ١٨ حزيران/يونيه الماضي، وقعت حكومة مالي، وفاء بالتزاماتها تجاه المجتمع الدولي في السعي إلى إيجاد حل سلمي ودائم للأزمة في مالي، الاتفاق الأولي للانتخابات الرئاسية ومحادثات السلام الشاملة في مالي، بالتنسيق مع الحركات المسلحة المالية.

يشكل الاتفاق، الموقع في واغادوغو تحت رعاية الرئيس بليز كومباوري، رئيس بوركينا فاسو ووسيط الأزمة في مالي، خطوة حاسمة في سبيل استعادة السلامة الإقليمية لمالي ويهيئ الظروف المؤدية إلى إجراء الانتخابات الرئاسية في جميع أنحاء الإقليم الوطني.

وبصفة أساسية، ينص الاتفاق على الوقف الفوري للأعمال القتالية، وتجميع الجماعات المسلحة ونزع سلاحها، ونشر الخدمات الإدارية والخدمات الأساسية وقوات الدفاع والأمن المالية في منطقة كيدال.

وأعربت جبهة تنسيق الحركات والقوات الوطنية للمقاومة والحركة العربية لأزواد عن تأييدهما للاتفاق.

لا يسعني أن أختتم هذا الجزء من بياني بدون التأكيد مجددا على النداء العاجل الذي وجهته حكومة مالي إلى المجلس لكفالة نقل الاختصاصات من بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في مالي إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. يجب أن يتم هذا النقل بسرعة بغية كفالة وجود البعثة في مالي لأقصر مدة ممكنة. سيكون قصر ولايتها دليلا على نجاحها في مالي.

ونود بصفة خاصة أن نشكر فخامة رئيس كوت ديفوار الحسن واتارا، الرئيس الحالي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا؛ وفخامة رئيس بوركينا فاسو بليز كومباوري، الوسيط في أزمة مالي؛ وفخامة رئيس نيجيريا غودلاك إيبيلي جوناثان، الوسيط المشترك، على قيادتهم وعلى إسهاماتهم القيمة في حل الأزمة في مالي. ونعرب للأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وفرنسا وتشاد وجيشها ولجميع شركائنا الثنائيين والمتعددي الأطراف عن خالص شكرنا وعميق امتناننا على الدور الأساسي بصورة حاسمة الذي ما زالوا يقومون به من أجل عودة السلام والاستقرار بصورة نهائية إلى مالي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. وأدعو أعضاء المجلس الآن إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا للموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٠٥